شركة الصناعات المعدنية
(ش.م.ق.م)

قـرارات الجمعية العامة العادية
لشركة الحديد والصلب المصرية
المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٥

القـــرارات :

- رفض القوائم المالية عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ و المعروضة على الجمعية العامة العادية في ضوء ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات على أن يتم إعادة العرض على الجمعية العامة خلال شهر من تاريخه بعد تصويب ما اثير بالجمعية على قوائم التكاليف .

رئيس الجمعية العامه

(دكتور / مدحت نافع)

شركة الصناعات المعدنية
(ش . م . ق . م)

قـــرارات الجمعية العامة غير العادية
لشركة الحديد والصلب المصرية
المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٥

القـــــرارات :

- تأجيل النظر فى استمرارية الشركة إعمالا بأحكام المادة (٣٨) من قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنه ١٩٩١ ولائحته التنفيذية لحين اعتماد القوائم المالية عن العام المالى المنتهى فى ٢٠١٩/٦/٣٠ .

رئيس الجمعية العامه

(دكتور / مدحت نافـع)

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية

٥شارع ٢٦ يوليو الدور الثالث
ت : ٢٥٩١٤٩٢٢ - ٢٥٩١٤٣٨١
ف : ٢٥٩١٤٩٢٢

٥٥٧
٢٠١٩/١٠/٩

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
شركة الحديد والصلب المصرية

تحية طيبة ... وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/٦/٣٠.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،،،،

وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة

١٠/٨
٢٠١٩

"محاسب / نرمين عبد الفتاح حسني محمد "

١/٢٥

تحريراً في : ٢٠١٩/١٠/٨

حسام

تقرير مراقب الحسابات

عن مراجعة القوائم المالية

لشركة الحديد والصلب المصرية عن العام المالي

المنتهي في ٢٠١٩/٦/٣٠

الى السادة مساهمى الجمعية العامة لشركة الحديد والصلب المصرية

راجعنا القوائم المالية لشركة الحديد والصلب المصرية (شركة مساهمة مصرية تابعة لشركة الصناعات المعدنية) خاضعة لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/٦/٣٠ وقائمتى الدخل والدخل الشامل عن الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ وكذا قائمتي التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً للنظام المحاسبي الموحد وتعديلاته ومعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أيه أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك

لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ، ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فيُ المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدي ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس ابداء الرأى المتحفظ:

وجود شك جوهري في إستمرارية الشركة:

- عدم القدرة علي سداد الالتزامات والمتطلبات المالية وهو ما يظهر جلياً فى تراكم المديونيات للموردين الرئيسيين للشركة والبالغة نحو ٥,٣٧٢ مليار جنيه العام الحالي مقابل ٤,٥ مليار جنيه العام السابق (شركة الغاز ٣,٥١٣ مليار جنيه، شركة الكهرباء ١,٢٧١ مليار جنيه ، شركة الكوك ٤٦٢ مليون جنيه، سكك حديد مصر ١٢٦ مليون جنيه).
- توقف العديد من خطوط الإنتاج بصورة متكررة نتيجة تقادم الآلات والمعدات وهو ما انعكس في زيادة نسبة الأعطال والتوقفات حيث بلغت نحو ٩٢% خلال العام المالي الحالي مقابل ٨٢% العام السابق مما يعني أن نسبة استغلال الزمن المتاح بلغت ٨% فقط.
- عدم مطابقة معظم إنتاج الأفران العالية للمواصفات حيث بلغت نسبته نحو ٧٩% من إنتاج الأفران هذا بخلاف المخلفات.
- عدم توافر المخزون الاستراتيجي من خام فحم الكوك وانخفاض توريدات شركة الكوك حيث بلغ متوسط التوريدات اليومية نحو ٣٠٦ طن/يومياً خلال العام المالي الحالي ،هذا وقد بلغ ذلك الانخفاض ذروته ليصل إلى نحو ١٠ طن/يومياً فقط خلال شهر سبتمبر ٢٠١٨ ،هذا وقد قامت الشركة باستيراد نحو ٣٢ ألف طن فى سبتمبر ٢٠١٨ وهو ما يكفى الإنتاج لمدة شهر واحد فقط.
- بلغ التعثر المالي للشركة مداه فى حصولها على مبلغ نحو ٥٠ مليون جنيه من الشركة القابضة للصناعات المعدنية سداداً لمرتبات العاملين عن شهر أغسطس ٢٠١٨، ونحو ٥٦ مليون جنيه لسداد منحة العاملين ، نحو ٣٠ مليون جنيه لسداد رسوم قضائية (قضية بنك مصر).

ما سبق يؤكد وجود شك جوهري في قدرة الشركة علي الاستمرار مع مراعاة معيار المحاسبة المصرى رقم (١) "عرض القوائم المالية" الفقرات ارقام (٢٥، ٢٦) الخاصة بالاستمرارية.

- لم تقم الشركة بالإفصاح عن البروتوكول الموقع مع بنك مصر فى ٢٠١٨/١١/٢٧ والذى بموجبه تلتزم الشركة بدفع مبلغ ٧٥٠ مليون جنيه تتمثل فى جزء من أسهم الشركة المملوكة للشركة القابضة مقابل تنازل الشركة عن قطعتى أرض للشركة القابضة بمبلغ ٣٧٥ مليون جنيه والتنازل عن اراضى ملك الشركة لصالح بنك مصر بمبلغ ٣٧٥ مليون جنيه ، والذي تم إبرامه على الرغم من قيام الشركة بالطعن علي الحكم في ٢٠١٨/١٠/١٣.

مع العلم بأنه قد سبق انتهاء إجراءات التقاضي لصالح الشركة خلال عام ٢٠١٧، وقد سبق إقفال المخصص ضمن الموازنة التقديرية للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ المعتمدة من الجمعية العامة للشركة في مارس ٢٠١٧.

ويرتبط بما سبق عدم تضمن نتائج الأعمال عن المركز المالي في ٢٠١٩/٦/٣٠ الأثر المالي المترتب على هذا البروتوكول والبالغ نحو ٤٢٤ مليون جنيه حيث سبق للشركة تكوين مخصص بنحو ٣٢٦ مليون جنيه لمواجهة القضايا المرفوعة من بنك مصر، هذا وقد إكتفت الشركة بقيد مبلغ ٣٧٥ مليون جنية من حساب الأرصدة المدينة إلى حساب الأرصدة الدائنة – الشركة القابضة للصناعات المعدنية بناء علي مخاطبة الشركة القابضة لشركة الحديد والصلب في ٢٠١٩/٧/١٤ مقابل قيام الشركة القابضة بنقل ملكية عدد ٧٣,٣٨٥,٥١٨ سهم بسعر ٥,١١ جنيهاً/سهم لصالح بنك مصر في ٢٠١٩/١/٣١ وهو ما يمثل ٧,٥% من رأس مال الشركة وبذلك تصبح نسبة مساهمة الشركة القابضة في شركة الحديد والصلب ٨٢,٤٨% بدلاً من ٨٩,٩٩%.

يتعين موافاتنا بأسباب توقيع البروتوكول علي الرغم من قيام الشركة بالطعن وعد صدورحكم نهائي، وأسباب خسارة الشركة للقضية علي الرغم من سابق مكسبها لها في ٢٠١٧ مع إجراء التسويات اللازمة.

- لم تقم الشركة بإجراء جرد لكافة الأراضي الموجودة في ٢٠١٩/٦/٣٠ لبيان المساحة والحدود والموقع بالتفصيل.

يتعين إجراء مسح شامل للأراضي التي بحوزة الشركة بمعرفة هيئة المساحة أو أحد المكاتب المختصة للوقوف على حقيقة مساحات وحدود أراضى الشركة، مع موافاتنا بالمستندات المؤيدة لملكية كل منها أو موقفها القانوني.

- لم تقم الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية لتسجيل **ما يلي:**
  - نحو ٧٩٠ فدان بحوزة الشركة وضع يد بمنطقة التبين.
  - نحو ٦٥٤ فدان وضع اليد لأرض الشركة بالواحات البحرية.
  - مساحة ٤٥ فدان مشتراه من الشركة القومية للأسمنت منذ عام ١٩٧٩.

وذلك حتى تنتقل ملكيتها للشركة طبقا للمادة رقم (٩٣٤-١) من القانون رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨ "بإصدار القانون المدني" والتي تقضي بـ "في المواد العقارية لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى سواء أكان ذلك فيما بين المتعاقدين أم كان في حق الغير ، إلا إذا روعيت الأحكام المبينة في قانون تنظيم الشهر العقاري".

يتعين إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتسجيل كافة أراضي الشركة.

- قامت الشركة بإعادة قيد أراضي بنحو ٦,١٠٥ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ سبق وتم رفعها من السجلات عام ٢٠٠٨ بناء على فتوي مجلس الدولة ولم توافنا الشركة **بالاتي:**
  - التقرير النهائي الذي تقدم به الخبير في شأن الحصة العينية التي قدمتها الحكومة في رأس مال شركة الحديد والصلب المصرية.
  - محتويات الحصة العينية من الأراضي البالغ قيمتها نحو ٤١٣ ألف جنيه وما تم بشأن تقييم هذه الأرض بالطرق القانونية.
  - ما تم بشأن تعديل المادة الثانية من القانون رقم (١٣١) لسنة ١٩٥٤ بإدخال الأراضي المنزوع ملكيتها ضمن رأسمال الشركة.
- إستمرار وجود حالات تعدي علي أراضي وممتلكات الشركة تتمثل في ٩٢ حالة تعدى بمساحات مختلفة منها مساحة ١٠,٥ فدان (تعديات شركة الشباب الوطنية للإستثمار، شركة القاهرة لإنتاج الكهرباء) و مساحة ١١ فدان أراضى زراعية بمحاجر بني خالد.

ومازلنا عند رأينا من ضرورة الإسراع في إتخاذ وإستكمال الإجراءات القانونية لإزالة تلك التعديات وأي تعديات أخري تكون قد وقعت مع سرعة وضع آلية تحكم عدم تكرار التعدي علي أي من أراضي الشركة أو ممتلكاتها.

- لم نواف بما اتخذته الشركة من إجراءات تجاه الأراضي التي تشغلها الشركة بالمحاجر بالسويس بمساحة ١٩٢٠٠ متر مربع تقريبا والصادر لها قرار بإلغاء التخصيص من محافظة السويس في ١٩٩٨/٥/٢٧ وحكم قضائي بإخلائها وتسليمها للمحافظة في ٢٠٠٧/١/٢٣ وانتهاء المهلة المحددة من المحافظة للشركة للإخلاء في يونيو ٢٠٠٨.

يتعين موافاتنا بما انتهت إليه اتصالات الشركة ومحافظة السويس بهذا الشأن وما لذلك من أثار وإجراء التسويات اللازمة.

- مازال حساب القروض طويلة الآجل يتضمن نحو ٦٥,٢ مليون جنيه مرحل من سنوات سابقة يمثل الممنوح لصندوق الزمالة للعاملين بالشركة وبدون ضمانات كما أن تلك القروض ليست من أنشطة الشركة طبقا للنطام الأساسي لها فضلا عما تعانيه الشركة والصندوق من تعثر وخلل في الهيكل التمويلي ، هذا وقد قامت الشركة برد المخصص المكون منذ سنوات بشأن القرض المشار إليه وتعليته على حساب إيرادات سنوات سابقة.

يتعين الدراسة وتحديد أسباب ذلك والجدولة الزمنية للسداد، مع إلغاء قيد رد المخصص.

- قامت الشركة بتجهيز الخردة بمواصفات خاصة وفقا للعقد المبرم مع شركة حديد المصريين الأمر الذى أدى الى قيام قطاع التخطيط باحتساب نسب مستحدثه لفقد الخردة بنحو ٢٥% (خطاب بتاريخ ٢٠١٩/٧/١١ موجه إلى السيد مدير عام التكاليف) الأمر الذي أدى الى تخفيض كميات الخردة آخر المدة وبالتالي زيادة تكلفتها حيث بلغت نحو ١٤ ، ١٢ ألف جنيه/طن بعد أن كانت نحو ٥ ، ٤ ألف جنيه/طن للخردة المجهزة باللهب والخردة المتنوعة على الترتيب.

ويتصل بما سبق تحقيق خسائر لهذا العقد بنحو ٥٩ مليون جنيه عن الكميات المسلمة والبالغة ١٥٨٢١ طن.

- لم تقم الشركة بالمطابقات اللازمة مع كبار العملاء على أرصدتهم في تاريخ المركز المالي في ٢٠١٩/٦/٣٠ كما لم تتم أية مطابقات معهم علي أرصدتهم الظاهرة بالمراكز المالية خلال العام (٢٠١٨/٩/٣٠، ٢٠١٨/١٢/٣١، ٢٠١٩/٣/٣١).
- قامت الشركة بالمطابقة فقط مع شركة الكهرباء علي أرصدة ٢٠١٩/٦/٣٠ وهو ما أسفر عن فرق بنحو ٢٤ مليون جنيه لم تقم الشركة بتسويتها بدفاترها ،كما تم إجراء مطابقة مع شركة الكوك على كميات الفحم الموردة خلال العام فقط و لم تقم الشركة بالمطابقات اللازمة مع باقي كبار الموردين علي أرصدتهم فى تاريخ المركز المالي في ٢٠١٩/٦/٣٠ كما لم تتم أية مطابقات معهم علي أرصدتهم الظاهرة بالمراكز المالية خلال العام (٢٠١٨/٩/٣٠، ٢٠١٨/١٢/٣١، ٢٠١٩/٣/٣١).

يتعين إجراء التسوية اللازمة ، مع ضرورة المطابقة الدورية مع كبار العملاء والموردين حفاظاً على حقوق الشركة.

- قامت الشركة بإرسال المصادقات لكبار عملائها وموردیها فى ٢٠١٩/٨/٧ علي عناوين غير مكتملة والمسجله ببيانات الحاسب الألي للشركة "العنوان يوضح إسم المدينة فقط" لدي قيامنا بمراجعه تلك المصادقات قبل إرسالها وأكدت الشركة أنها ستستكمل تلك البيانات قبل الإرسال وهو ما لم يتم مما أدى لعدم تلقي أية ردود خلال فترة المراجعة.

يتعين إرسال المصادقات على العناوين الواضحة والتفصيلية مما يوفر ادلة اثبات خاصة بتلك الأرصدة الظاهرة بالمركز المالي.

- قامت الشركة بتعلية مبلغ ١٥ مليون جنيه من قيمة المبالغ المستحقة لشركة مياه الشرب والصرف الصحي بدون إجراء أيه مطابقات للأرصدة الظاهرة بالدفاتر.

يتعين رد تلك المبالغ لحين المطابقة معها وعدم إجراء أيه تسويات على أرصدة حسابات العملاء أو الموردين بدون مستندات.

- قامت الشركة بإقفال حـ/ أرصدة دائنة أخرى مبلغ نحو ١٥,٨٧٩ مليون جنيه بحـ / إيرادات سنوات سابقة والذى يمثل قيمة الضريبة على المشغولات الداخلية عن سنوات سابقة منها مبلغ ٣,٨٨٩ مليون يخص العام المالي الحالي بدون إجراء أي فحص ضريبي.

يتعين الالتزام بأحكام قانون الضرائب المصرية منعاً لتعرض الشركة لغرامات تأخير عن تلك المبالغ.

- لم تقم الشركة بإجراء التسوية المتعلقة بالاتفاق بخصوص أسعار نولون النقل السكة الحديدية والبالغ نحو ١١,٤ مليون جنيه عن سنوات سابقة.

يتعين إجراء التصويب اللازم.

- لم تقم الشركة بحساب الضريبة المؤجلة عن العام المالى الحالى.

يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

الـرأي:

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة الحديد والصلب المصرية في ٢٠١٩/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا للنظام المحاسبي الموحد وتعديلاته ومعايير المحاسبة المصرية الصادرة كأطار مكمل له وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

فقرات لفت الانتباه:-

- تبين وجود أصناف راكدة من قطع الغيار في ٢٠١٩/٦/٣٠ بلغ ما أمكن حصره منها نحو٤٠٧ مليون جنيه لم يتم الصرف أو الإضافة عليها خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

يتعين حصر ودراسة جميع الرواكد بجميع مخازن الشركة وموافاتنا بتلك الدراسة، وسرعة التصرف الاقتصادي فيها في ظل عدم استخدامها طوال تلك السنوات بالشركة.

- ظهر حـ/ شركة المهندس للمقاولات والتوريدات مدينا بنحو ٦,٧٥٣ مليون جنيه تمثل قيمة مسحوباته من خام دلوميت الأدبية محجر رقم (٣) دون وجود ضمانات كافية لمواجهة تلك المديونية، دون اتخاذ أيه إجراءات لتحصيل تلك المديونية ومخالفة لائحة المبيعات فيما يتعلق بالبيع والتحصيل رغم تكرار مخاطبة الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية الأمر الذى لم يتم حتى تاريخه.

يتعين سرعة إتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية للحفاظ على حقوق الشركة قبل الغير.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- بلغت الخسائر المرحلة في ٢٠١٩/٦/٣٠ نحو ٥,٥٥٢ مليار جنيه بخلاف خسائر العام والبالغة نحو ١,٤٦٥ مليار جنيه بإجمالي قدرة نحو ٧,٠١٧ مليار جنيه، بنسبة ٣٥٩% من رأس المال المصدر والمدفوع للشركة والبالغ نحو ١,٩٥٤ مليار جنيه ، مما يتعين معه دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو إستمرارها تطبيقاً لنص المادة (٣٨) من القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ "قانون قطاع الأعمال العام".
- بفحص السجلات القانونية للشركة تبين :-
  - إثبات التسويات بدفتر اليومية العامة بشكل إجمالي كل ثلاثة أشهر.
  - عدم إمساك دفتر الجرد بالمخالفة للمادة رقم (١، ٣) من القانون رقم (٣٨٨) لسنة ١٩٥٣ " في شأن الدفاتر التجارية " والمادة رقم (٢١، ٢٣) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ " قانون التجارة ".

يتعين اتخاذ اللازم بشأن ما تقدم.

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك الحسابات، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه ويتعين تطويره لتحقيق أهداف الرقابة.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة الشركة المعدة وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

الموقف البيئي:-

- تم إجراء القياسات البيئية لمصانع الشركة بالتبين خلال شهور (٤ ، ٥ ، ٢٠١٨/٦) والتي تبين منها وجود تجاوز للحدود المسموح بها لشدة الضوضاء، الأتربة المستنشقة، الوطأة الحرارية، تركيز الملوثات الغازية ببيئة العمل ببعض المواقع.
- هذا وقد منح جهاز شئون البيئة مهلة لتصحيح أوضاع الشركة بدأت في ٢٠١٦/١٢/١ وتنتهي في ٢٠١٨/٦/٣٠. وقد تقدمت الشركة بطلب لجهاز شئون البيئة بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢ تلتمس فيه مد المهله حتي تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١، وهو ما تم الموافقة عليه من قبل جهاز شئون البيئة في ٢٠١٨/١٠/١٨.
- هذا وقد تقدمت الشركة بطلب لجهاز شئون البيئة بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨ بمنح الشركة مهله عام لبدء التنفيذ في الإجراءات المطلوبة بمجرد إعتماد قرار التطوير أو إلغاؤه حيث لم يتم تحديد مصدر التمويل للمشاريع من قبل الجهات المختصة فى الدولة .

كما تم رفع عدد ٣ قضية (جنحة) على الشركة ناتجة عن وجود مخالفات بيئية خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ طبقا لبيانات الشركة.

يتعين الالتزام بوسائل الصحة والسلامة المهنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة مصادر التلوث والالتزام بالمدد المنصوص عليها بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ "قانون البيئة" المعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ ولائحته التنفيذية منعا من لإستمرار تعرض الشركة للغرامات المشار إليها.

القاهرة تحريرا في : ١٨/١٠/٢٠١٩

مدير عام

نائب مدير الإدارة

"محاسب / سامح طلعت عبد الباسط "

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

"محاسب / شريف سليمان محمد "

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

"محاسب / أسامه أحمد بدوي "

يعتمد،،،،،

وكيل الوزارة

القائم باعمال مدير الإدارة

"محاسب / نرمين عبد الفتاح حسنى محمد"